بعد البلوغ من ذكر او انثى ويتعين الاطعام عن من مات مرتدا
تقلت لكن انظر لما هو مجرد تقرير للمذهب وكان الصواب جعل
هذه المسالة من مفهوم كلام المحلى انما ليست عليه فتامل لمرض
اى او سفر ولم يتمكن من قضائه خرج به ما لو تمكن منه فانه يجب
على الولي الصوم عنه او الاطعام كما سياتي كان استمر مرضه
اى جميع الشهر بعثان مدا ومثله السفر الى موته وكذا الحائض فتامل
فلا اثم بهذا الغائب بالمرض او السفر ولا تدارك له بالفدية
اى ولا بالقضاء بالصوم عنه وانما سكت المصنف عنهما لعدم تصوره فتامل
وان كان قادرا بغير عذر اى سواء تمكن من قضائه ام لا ومات
قبل التمكن صوابه او مات بعد التمكن من قضائه وجبت الفدية
في قدر ما تمكن منه وان لم يكن جميع ما فاته فتامل من تركته
اى لصوم يفيد ان الكلام في حر له ترك والا فلغيره الاطعام عنه
من ماله فتامل فات اى فائت صوم مد طعام اى قال شيخنا
هو في كلام المصنف مرفوع منون صاب فاعل اطعم والهاء اخرجه عنهما
ويصوم المعيب عنه يوم فتامل وما ذكره المصنف ما ذكره من
كون كلام المحلى هو القول الجديد القابل بصوم جواز الصوم اخذه
الشيخ من اقتصاره على الاطعام وحمله على القول القديم القابل
بجواز صوم الولي عنه بل ندبه ولو مع وجود التركة لكان اولى
واسلب لانه المعتمد والمفتى به بل يجوز للولي اى بشرط ان
يكون بالغا عاقلا ولو رقيقا لان الرقيق من اهل الفرض في الصوم
بخلاف الصبي واما اشترطت حريته في الحج لانه ليس من اهل حجة
الاسلام هو فرض الصبي ثم بخلاف هنا والمراد بالولي كل قريب للميت ولو
غير وارث او بعيدا ذكرا كان او انثى ويجوز للاجنبي ان يصوم عنه

اذا اذن

اذا اذن له الولي والا فلا كالحج ويكفي اذن الحاكم الاجنبي عند عدم
الولي لو عدم اذنه كما صرح به في الروض واعتمده العلامة خلافا
لابن حجر قال في المجموع ومذهب الحسن البصري رض الله عنه
كالقديم يطعم عنه ولي واحد بالاذن جاز وهو المعتمد قياسا على ما
لو كان عليه حجة اسلام وحجة نذر وحجة قضاء فاستاجر عنه
ثلاثة كل لواحدة في سنة واحدة وخرج بالصوم الصلاة
فلا تقضي عن الميت بصلاة ولا فدية ابدا خلافا لبعض الائمة
رض لعدم ورودها وكذا الاعتكاف والوطء للصوم كان نذر
ان يصوم معتكفا وصوب في الروضة الجزم بالقديم اى
وهو المعتمد كما اشرنا اليه فيما مر وهذه المسالة من المسايل
المفتى فيها بالقديم فاوعدة ذكرها المحب الطبري في ان السنة
ان يصل للميت ثواب كل عبادة تتعلق عنه واجبة كانت او مندوبة
والشيخ الهرم اى الكبير وذلك لقوله تعالى وعلى الذين
يطيقونه فدية طعام مسكين فان كلمة لا مقدرة اى لا
يطيقونه او المراد يطيقونه حال الشباب ثم يعجزون
عنه بعد الكبر فلو قدر بعد ذلك على الصوم لم يلزمه قضاؤه
لانه مخاطب بالفدية ابتداء كما صرح به العلامة ثم رايته بخط
والد شيخنا وهو المعتمد خلافا لبعض جعلة المفتين
وفارق نظير ما ياتي في المضطر بين مسلة ثم صاد مجمة
لانه مخاطب بالكف ابتداء ولانه وظيفة العمر وانما جازت له
الاباحة للضرورة وقد زال عدم التمكن من التنفيه وقضية اطلاق
المصنف لا فرق في وجوب الفدية بين الفقير والغني وهو كذلك
لاستقرارها في ذمة الفقير كما افتضاه كلام الروضة واصلها

Copyright Imam Ibadi University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)